

تركيب الاسم مع الالعمل لها في الخبر
وانه مرفوع بما كان مرفوعا به فبيل
دخول لا وقد علل بان شهما بان
صنف حين ركب وصارت كجزء كلمة
وجزء الكلمة لا يعمل ومقتضى هذا ان
يبطل عملها في الاسم ايضا لكن بقي عملها في
اقرب الممولين وجعلت هي مع موهما بتر
مبتدا والخبر بعدها على ما كان عليه
مع التجرد واذا كان كذلك لم يثبت عمل لا
في المعرفة واما الثاني فلا نسام ان اسم لا
هو المستثنى منه وذلك ان الاسم العظم
اذا كان خبرا كان الاستثناء فيه انما هو من
شيء مقدر لصحة المعنى ولا اعتداد به
المقدر لفظا ولا خلافا يعلم في نحو ما زيد
الاقام ان قائم خبر عن زيد ولا شك ان

زيدا

زيد افاعل في قوله ما قام الا زيد مع انه
مستثنى من مقدر في المعنى والتقدير
ما قام احد الا زيد فعلى هذا الامتافاة
بين كون الاسم المعظم خبر عن اسم قبله
وبين كونه مستثنى من مقدر اذ جعله
خبرا منظورا فيه الى جانب اللفظ
وجعله مستثنى منظورا فيه الى جانب
المعنى واما الثالث فهو ان يقال قولك
ان الخاص لا يكون خبرا عن العام مسلم
لكن في الله الا الله لم يخبر بخاص عن عام
لان العموم منفي والكلام انما سيف لنفي
العموم وتخصيص الخبر المذكور بواحد
من افراد ما دل عليه اللفظ العام
واما الاقوال الثلاثة الا خبر عن التي لا
معمول عليها فاخبرها ان الاليت اداة

١٩٢

١٩١